وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

اللقاء الثالث لأفضل الممارسات الإدارية العربية الناجحة

3-4 ديسمبر 2013-

معهد التنمية الإدارية – دولة قطر

تجربة وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (الأمانة العامة للتخطيط التنموي سابقا) في إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الأولى في الدولة (2011-2016):

نحو تحقيق تنمية مستدامة لدولة قطر

تهدف هذه الورقة، التي أعدتها إدارة التنمية المؤسسية بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الى تقديم عرض ملخص للتجربة الاولى التي خاضتها وزارة التخطيط التنموي والاحصاء في ادارة عملية اعداد وانتاج استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، مع التركيز على الجوانب التنظيمية والادارية التي تطلبتها العملية لإنجاح هذا المشروع الوطني الطموح.

وتأمل الورقة بأن تساعد هذه التجربة لدولة قطر، الدول العربية الاخرى المقدمة على إعداد استراتيجياتها الوطنية، مع التأكيد على أهمية الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخاصة لكلٍ من هذه الدول.

المحتويات

الصفحة		الموضوع
1		هدف الورقة
2		المحتويات
3	1.0	المقدمة
4	2.0	الحاجة الى استراتيجية شاملة وضابطة
4	2.1	مبادرة رائدة في مجال التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني
5	2.2	التعرف على التحديات الكبرى والعمل على مجابهتها
6	2.3	من سيقوم بإعداد الاستراتيجية الوطنية؟
9	3.0	وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016
10	3.1	القطاعات يكمل بعضها بعضاً
11	4.0	الانسان في قلب التنمية
13	4.1	الاهتمام ببناء قدرات الموظف العام كأداة لحركة التنمية
14	5.0	خاتمة: توافر كل معايير التجربة الإدارية المتميزة
15	6.0	المراجع
16	7.0	الملاحق

1.0- مقدمة:

قطر: إحدى الدول الصاعدة ضمن منظومة دول مجلس التعاون الخليجية العربية الست.

وقبل صياغة استراتيجيتها الأولى في توجهها نحو تخطيط التنمية كانت دولة قطر قد حققت قفزات تنموية هامة منها:

1- **نمو اقتصادي سريع بمتوسط 16.2% بالمعدلات الحقيقية ما بين عامي 2004 و2010**

أ. حققت قطر أعلى دخل للفرد في العالم بفضل صناعتها في قطاع النفط والغاز.

ب. على صعيد الإدارة الاقتصادية، شغلت دولة قطر في سنة 2011 المرتبة 14 من بين 142 دولة على دليل التنافسية العالمي الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي.

2- **نمو سكاني سريع للغاية بلغ 2 مليون نسمة في عام 2013، مقارنة بحوالي 700 ألف نسمة عام 2004**

يشمل ذلك العمالة الوافدة الكبيرة الحجم والمتنامية وذات الخلفيات الثقافية المتنوعة.

3- **تنمية بشرية مرتفعة شغلت المرتبة 37 عالمياً في العام 2011 وفقا لدليل التنمية البشرية، مقارنة بالمرتبة 57 قبل 10 سنوات**

أ. دولة رائدة من حيث الدخل القومي الإجمالي للفرد.

ب. جوانب الصحة والتعليم على دليل التنمية البشرية في قطر أدنى من متوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

4- قطاع عام نزيه

حلت قطر في عام 2011 المرتبة 22 من بين 182 دولة على دليل إدراك الفساد الذي وضعته منظمة الشفافية العالمية.

2.0 الحاجة الى استراتيجية شاملة وضابطة

مع التحديث القوي والارتفاع الكبير في وتيرة التنمية، والقناعة التامة بوجوب السعي لتحقيق التنمية المستدامة، كان لا بد من استراتيجية شاملة وضابطة وفق رؤية قطر الوطنية 2030، التي تم اعتمادها في نوفمبر 2008.

2.1 مبادرة رائدة في مجال التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني:

كانت نقطة الانطلاق هي ادراك قطر لحتمية التخطيط السليم واختيارها منهج (التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج)، واعتماد هذا المنهج التخطيطي من قبل الوزارات والاجهزة الحكومية، بدلا من الحالة التي كانت سائدة ، وهي غياب الخطط بالكامل، أو العمل وفق الخطط التشغيلية الفردية. وهذه ا الخطط التشغيلية كانت سائدة جزئيا. وعليه تم تنظيم ورش عمل للتوعية بهذا النوع من التخطيط ، ثم أصدرت الوزارة ومجلس الوزراء الأدلة للتعريف به، وتم تدريب عدد كبير من القيادات عليه منذ العام 2009.

وكما هو معروف، فانه في هذا النوع من التخطيط تحدد الدولة والجهات المنفذة للاستراتيجية الوطنية النتائج الاستراتيجية المستهدفة أولا ثم تضع الخطط اللازمة للوصول لتلك النتائج.

وقد ارتكزت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 على هذا المنهج التخطيطي، فحددت 129 (مائة وتسعة وعشرين) نتيجةً تنمويةً وطنية مستهدفة في كل الركائز التي حددتها رؤية قطر الوطنية 2030 والقطاعات التابعة لها، بما فيها ركيزة التنمية المؤسسية وهي ركيزة رافعة تستهدف متانة الأجهزة الحكومية وشاغليها. وقد أنيط بالجهات المنفذة وضع خططها للوصول لهذه النتائج كل في ما يخصه.

إن التخطيط التشغيلي لم يعد صالحا لمواكبة متطلبات التنمية الشاملة وتحقيق طموحات المواطن والمقيم في الدولة الحديثة ذات الطابع التكاملي والمعلوماتية الطابع، والمتشابكة ، وسريعة الوقع وشديدة الارتباط بالمؤثرات الدولية. فأمن وسلامة ورفاه وتعليم وصحة وتقدُم الفرد، والأسرة، والمجتمع، وكفاءة أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، ومتانة القطاع الخاص والأعمال، وإسهامها في التنمية أصبحت ضرورات في الدولة الحديثة لا يحققها التخطيط التشغيلي الذي يعنى بتسيير الأمور اليومية والآنية.

2.2 التعرف على التحديات الكبرى والعمل على مجابهتها:

كان أول وأكبر تحدٍ تنموي هو معرفة حجم ما الدولة بصدده من مهام ، وما ستجابهه من تحديات كبرى في تخطيطها طويل الأمد للتنمية الشاملة. وكانت أكبر التحديات ما يلي:

- التحديث والمحافظة على التقاليد : ان المحافظة على التقاليد هي من أهم التحديات التي تواجه العديد من المجتمعات في عالم يتسم بالتحول نحو العولمة وزيادة التفاعل بين الشعوب.
- احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الاجيال القادمة : ستلبي قطر احتياجات الجيل الحالي وتحافظ على حقوق الاجيال المقبلة.
- النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط : ترغب قطر في تحقيق تقدم سريع، غير أن ما يمكن تحقيقه تقيده حدود السرعة.
- مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة : على قطر ان تختار مسارها التنموي الذي تتماشى متطلباته مع العمالة المستهدفة كماً ونوعاً، والتي يعود أمر تحديدها لشعب قطر وقيادته.
- التنمية الاقتصادية – الاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها : التنمية وحماية البيئة مطلبان لا يمكن التضحية بأحدهما لحساب الآخر.

اضافة الى ما جاء اعلاه فان أحد التحديات الكبرى لتحويل غايات الرؤية وركائزها الى استراتيجية تنمية وطنية شاملة كان تحقيق الاتساق والتوافق والمشاركة، وتبني عملية التحديث والتطوير المؤسسي الشامل كمحور مشترك بين كافة القطاعات. فرؤية قطر الوطنية 2030 تحدد غايات التنمية الوطنية الطويلة الأجل، بينما تحدد استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 النتائج والاهداف والبرامج والمشاريع الوطنية التي تساعد على تحقيق بلوغ

هذه الغايات خلال السنوات الست الأولى من عمر الرؤية. والشكل رقم (1) يوضح العلاقة العضوية بين رؤية قطر الوطنية 2030 و استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، وترابط ذلك مع الاستراتيجيات القطاعية واستراتيجيات الوزارات وخطط الوزارات والاجهزة الحكومية لتعزيز تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

الشكل رقم (1)) العلاقة العضوية بين رؤية قطر الوطنية 2030 و استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، وترابط ذلك مع الاستراتيجيات القطاعية واستراتيجيات وخطط الوزارات والاجهزة الحكومية.

2.3 من سيقوم بإعداد الاستراتيجية الوطنية؟

وعلى ضوء ما تم ذكره من الفهم المتعمق للمهام والتحديات كان السؤال التالي المنطقي هو: من سيقوم بإعداد الاستراتيجية الوطنية التي ستواجه هذه التحديات وتذللها؟ وكيف يمكن التوصل الى حوكمة فعالة تحقق مشورة وطنية مكثفة وغير مسبوقة، وتفرز مبادرة تحدد الأهداف الاستراتيجية الوطنية بشكل واضح، وتتعرف على الأهداف القطاعية؟

تم ابتكار هيكلية مترابطة من الأعلى للأسفل ومن الأسفل للأعلى تحقق مشورة وطنية شاملة كما هو موضح في الشكل رقم (2).

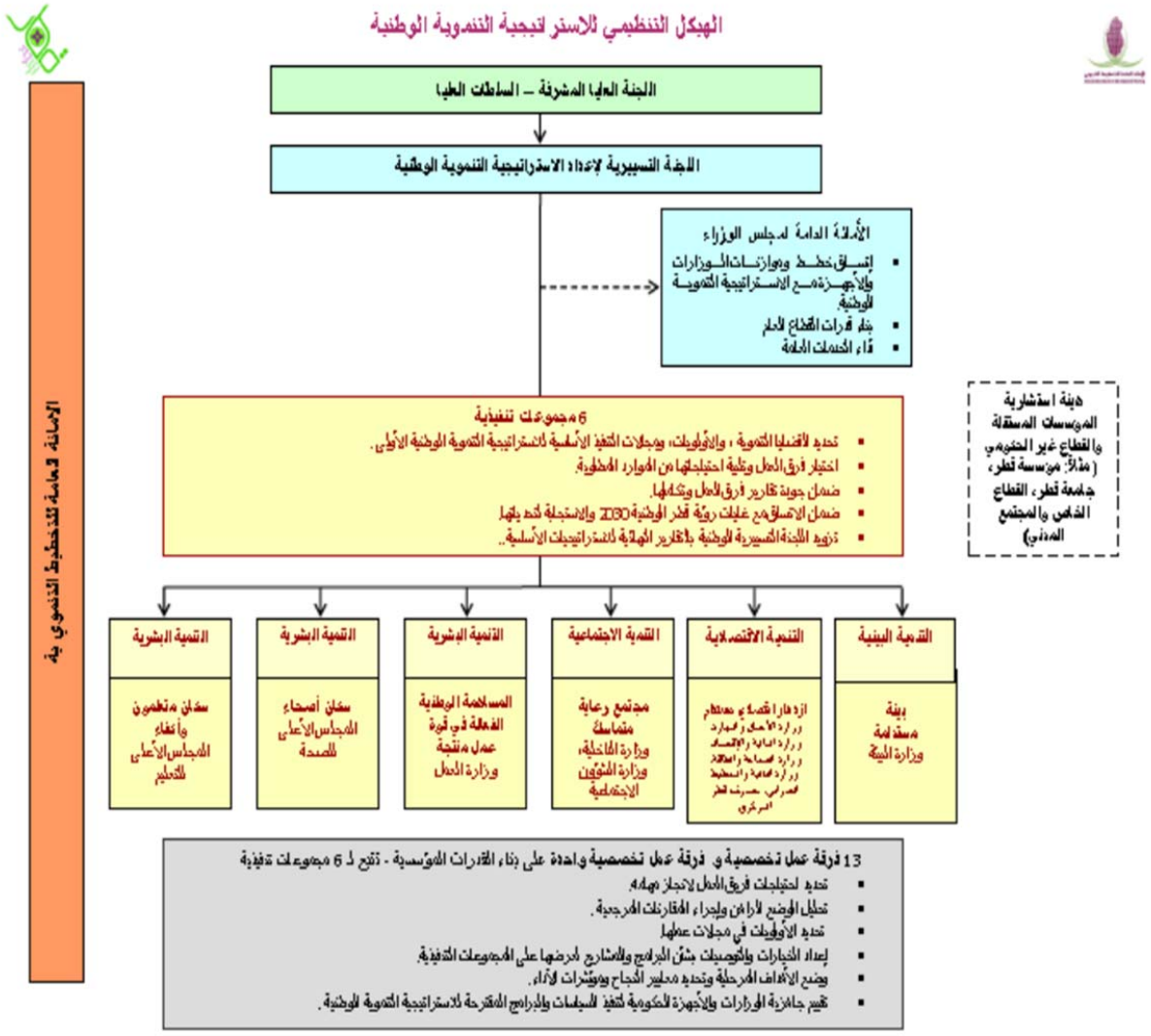

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لاستراتيجية التنمية الوطنية

في أعلى الهرم شكلت اللجنة العليا للإشراف على تنفيذ الرؤية المستقبلية لدولة قطر قمة الهرم لتذليل كافة الصعاب لإعداد الاستراتيجية الوطنية وتوجيه المسار. ولهذا تضمن القرار الأميري رقم (51) لسنة 2008 بإنشاء **اللجنة العليا** للإشراف على تنفيذ الرؤية المستقبلية لدولة قطر تشكيلا رفيعا للجنة برئاسة سمو ولي العهد، وعضوية معالي رئيس

مجلس الوزراء ونائبه، ووزير الاقتصاد والمالية، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، والأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي والمدير العام (آنذاك).

يلي ذلك **لجنة تسييرية** رفيعة لتتولى إدارة عملية الإعداد. ويبين الملحق رقم (1) أعضاء هذه اللجنة.

يلي هذه اللجنة 6 (ست) **مجموعات تنفيذية** يترأسها الوزراء أو الوكلاء المختصون، تؤمن اتساق استراتيجية التنمية الوطنية مع رؤية قطر الوطنية، وتحدد الأولويات الرئيسية لعملية إعدادها، وتختار فرق العمل التخصصية، وتحرص على ضمان نوعية الاستراتيجيات المعدة من قبل هذه الفرق. و يوضح الملحق رقم (2) هذه المجموعات التنفيذية وعضويتها.

تحت هذه المجموعات التنفيذية عمل **14** (أربعة عشر) **فريق عمل تخصصي** كما مبين أدناه، على إعداد التقارير القطاعية التي منها انبثقت فصول استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016.

1- فريق عمل الاستدامة البيئية
2- فريق عمل الإدارة الاقتصادية
3- فريق عمل التنويع الاقتصادي
4- فريق عمل إدارة الموارد الطبيعية
5- فريق عمل البنية التحتية الاقتصادية
6- فريق عمل الحماية الاجتماعية
7- فريق عمل التماسك الأسري وتمكين المرأة
8- فريق عمل الأمن والسلامة العامة
9- فريق عمل الثقافة
10- فريق عمل الرياضة
11- فريق عمل المساهمة الوطنية الفعالة في قوة عمل منتجة
12- فريق عمل التعليم والتدريب
13- فريق عمل الرعاية الصحية

14- فريق عمل التحديث والتطوير المؤسسي

ويبين الملحق رقم (3) الجهات المشاركة في كل من هذه الفرق .

3.0 وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016

انخرطت كافة الأطراف في عملية اعداد استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011- 2016، وكان دور وزارة التخطيط التنموي والاحصاء (الامانة العامة للتخطيط التنموي أنذاك) الرائد والمنسق والمفعل، وكانت الحصيلة في ربيع 2011 حيث تم اطلاق وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية 2011- 2016 في احتفال رسمي كبير من قبل سمو الأمير (ولي العهد آنذاك)، بحضور الأمير وقيادات الدولة العليا.

تميزت عملية إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011- 2016 بدراسة متأنية للوضع الراهن قبل إعدادها، وبالشمولية واتساع دائرة الانتفاع والمشاركة، ومن حيث الاستعانة بخبراء أكفاء ومن حيث دراسة أفضل الممارسات الدولية الرائدة في هذا المجال.

و كانت تجربة مبتكرة من حيث هيكلية الإعداد والتي شاركت فيها فرق عمل ومجموعات تنفيذية تمثل كل الوزارات والأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني. وكما ورد سابقاً فان أحد الاسباب الرئيسية لنجاح عملية الإعداد، كان الرعاية القوية للجنة الإشرافية العليا طوال مرحلة الإعداد.

حددت الاستراتيجية النتائج الاستراتيجية والأهداف بوضوح ووضعت مسارات واضحة يعرف كل طرف فيها دوره وما يتطلبه هذا الدور والشركاء في المهام والغاية التي يقود إليها التنفيذ، وتبينت المنافع الوطنية التي تعود على البلاد وعلى الجهة المنفذة، كما وضعت حوكمة للتنفيذ على نفس نسق إعداد الاستراتيجية.

وتشتمل استراتيجية التنمية الوطنية على برامج ومشاريع متعددة بأهداف محددة ونتائج قابلة للقياس تهدف لتلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة. كما تشمل استراتيجية التنمية الوطنية إصلاحات في مجال التعليم والتدريب والعمالة كقاطرة للتحول الاجتماعي والاقتصادي بجعل الأولوية لبناء رأس مال بشري من المعرفة والمهارات لاقتصاد متنوع وتنافسي. وهي تُوازِن بين المبادرات حتى يتم جني منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون التضحية بالاستمرارية الثقافية والقيم الوطنية.

3.1 القطاعات يكمل بعضها بعضاً

كما يوضح الشكلان (3) و (4) أو أدناه فإن القطاعات متماسكة ومكملة لبعضها البعض مما يجعل من الاستراتيجية وثيقة مترابطة ومتماسكة وموحدة الاتجاه:

الشكل رقم (3) تكامل القطاعات الأخرى مع قطاع التعليم والتدريب ودورها كعوامل تمكين له.

الشكل رقم (4) دور قطاع التعليم والتدريب كعامل تمكين للقطاعات الأخرى، وتكامله مع هذه القطاعات.

ترسخ استراتيجية التنمية الوطنية2011-2016 مفهوم استدامة التنمية، وتوضح بأن المردود الوطني كبير على كافة الركائز الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والبيئية ، وكذلك القطاعات ويجعل عملية التنمية عملية متكاملة ومتماسكة. و يوضح الشكل رقم (5) نماذج للمردود الإيجابي على بعض القطاعات الهامة:

الشكل رقم (5) ترسيخ مفهوم استدامة التنمية في استراتيجية التنمية الوطنية2011-2016

4.0 <u>الانسان في قلب التنمية</u>

لقد كان الجوهر في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 بأنها تضع الإنسان في قلب التنمية، ولذلك كان من التحديات الكبرى ألا يصبح الإنسان ضحية للتنمية بل يبقى محور التنمية وأداتها وأن تكون المؤسسات ذات الكفاءة العالية مفتاحا للنجاح ومانعا من إهدار الموارد. وقد شدد سمو الأمير على هذا المفهوم في خطابه أمام مجلس الشورى في افتتاح الدورة 39 في 9 نوفمبر 2010، حيث قال:

" إن جهودنا في تنمية الدولة والمجتمع تعمل في إطار الرؤية الوطنية للدولة التي تم إقرارها ، والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهدافها ، في تنسيق وتكامل بين كافة قطاعات الدولة والمجتمع المدني ، لتحقيق النتائج المرجوة على أفضل وجه ، ودون تضارب أو هدر لطاقات الدولة ومواردها وفي هذا الإطار ، فقد انتهينا من إعداد الاستراتيجية الشاملة

للتنمية الوطنية للفترة 2011-2016 والتي تغطى الركائز الأربعة لرؤية قطر الوطنية... وتعكس تلك الاستراتيجية حرصنا على تطوير البنية التحتية الاقتصادية ، وتوسيع دائرة الانتاج ، وتحقيق التنوع الاقتصادي ، وتأمين حسن إدارة مواردنا الاقتصادية والمالية ، وحماية البيئة . بالإضافة الى الاهتمام الكبير الذى نوليه للتنمية البشرية بجوانبها المختلفة ، باعتبار أن الانسان هو الهدف الأسمى للتنمية ووسيلتها الفاعلة في الوقت ذاته».

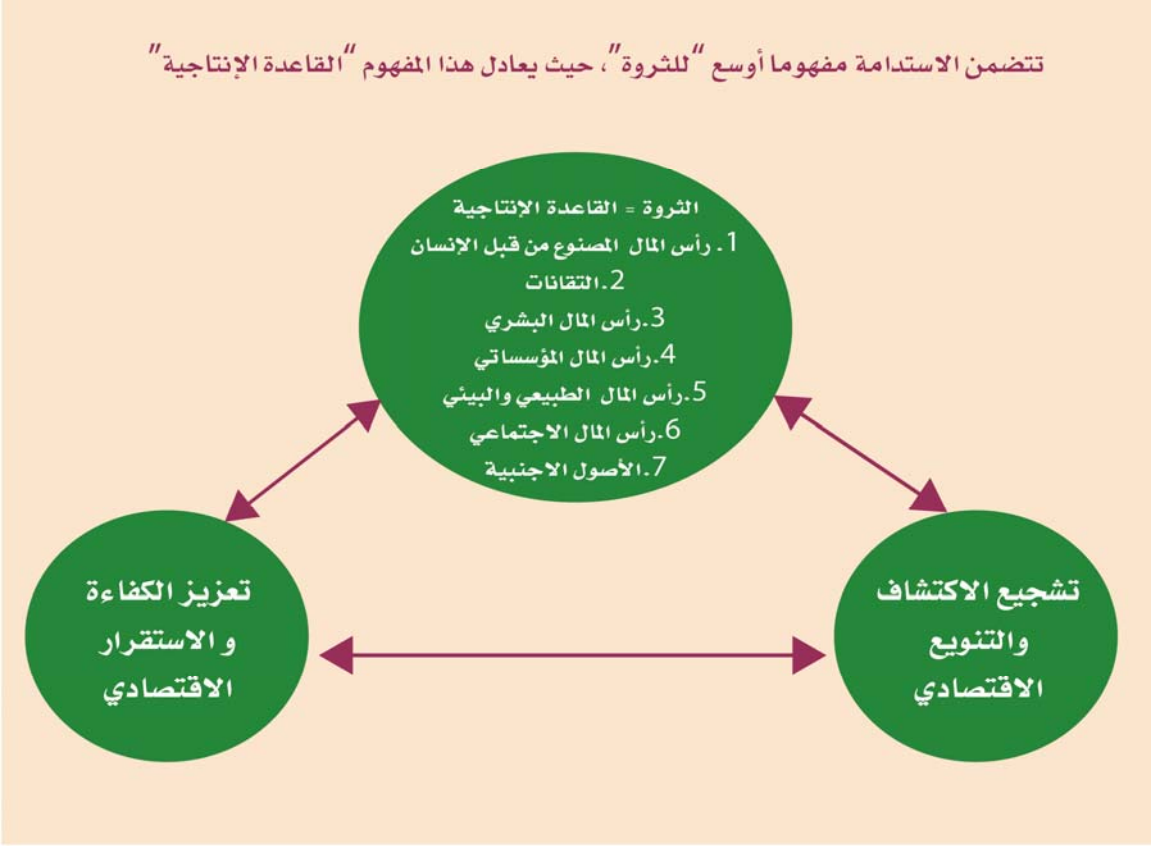

الشكل رقم (6) استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 تضع الإنسان في قلب التنمية

وأكدت وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 ط3 فقرة3 ص 58 على ما يلي:

« وستحتاج دولة قطر أيضا إلى مؤسسات قطاع عام فعالة لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 من أجل التقدم الاجتماعي والتنمية البشرية واقتصاد سليم ومنوع وبيئة مستدامة. وسيتطلب هذا بناء قدرات المؤسسات والمنظمات وتقديم الخدمات بكفاءة وشفافية، وتعاون وشراكات مثمرة بين القطاعين العام والخاص. وتهيئة بيئة مواتية لقطاع الأعمال وإتاحة مجال أوسع للمجتمع المدني».

وفعلاً، ألقت الدولة بثقلها المالي والسياساتي في قطاعي الصحة والتعليم وتوجت تطلعات الرؤية والاستراتيجية بتشريع ملزم حيث أصدرت في مايو 2013 القانون رقم 6 لسنة 2013 بإنشاء (صندوق الصحة والتعليم) برأسمال يبلغ 360 (ثلاثمائة وستين) مليار ريال.

ويؤكد ذلك أيضا على انطلاقة حاسمة نحو تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 وغايات رؤية قطر الوطنية، فوق تأكيده على أن الإنسان هو هدف التنمية وأداتها.

4.1 <u>الاهتمام ببناء قدرات الموظف العام كأداة لحركة التنمية</u>

تم اعتماد برامج تدريبية مكثفة بمعهد التنمية الادارية مرتبطة مباشرة ببرامج ومشاريع الاستراتيجية استفاد منها عدد كبير من الموظفين المختصين. كما نفذت برامج تدريبية عديدة خارج المعهد مرتبطة أيضا ببرامج ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، والرسم البياني في الشكل رقم (7) أدناه يوضح بعض هذا المجهود:

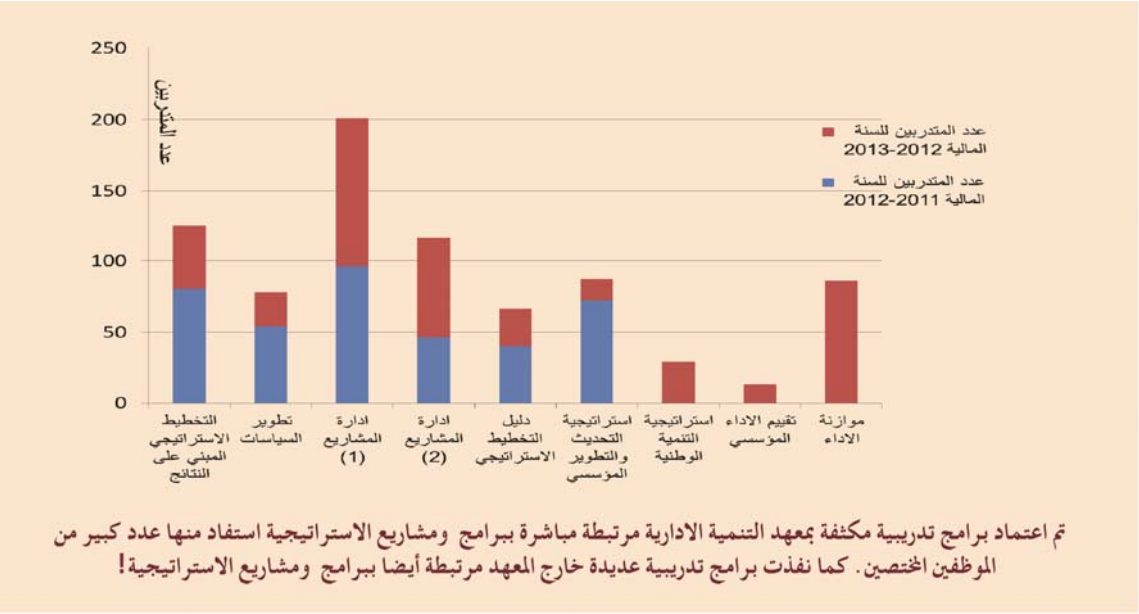

الشكل رقم (7) البرامج التدريبية المكثفة التي نفذها معهد التنمية الادارية والمرتبطة مباشرة ببرامج ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016

4.2 مركز تميز لبناء القدرات:

تماما كما اقترحت الاستراتيجية في فصلها السابع. إنشاء (مركز التميز والإبداع) لدعم قدرات موظفي القطاع العام والوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، يجري العمل على تأسيس مركز التميز والإبداع بوزارة التنمية الإدارية ليكون داعما مستداما للخدمة العامة وموظفيها والمتلقين لخدماتها ، ومواكبا لأفضل الممارسات الدولية، ومحققا لتطلعات استراتيجية التنمية الوطنية.

5.0 <u>خاتمة: توافر كل معايير التجربة الإدارية المتميزة</u>

كانت تجربة إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011-2016 تجربة رائدةً من حيث الشمولية ومن حيث اتساع دائرة الانتفاع ومن حيث المضمون. بالإضافة لذلك فإن هذه التجربة كانت لها سماتها الخاصة بها:

1. فهي كانت علمية المنهج من حيث أنها اقتضت القيام بدراسة متأنية للوضع الراهن قبل إعدادها، ومن حيث الاستعانة بخبراء أكفاء ومن حيث دراسة أفضل الممارسات الدولية الرائدة في هذا المجال.
2. وهي كانت تجربة مبتكرة من حيث هيكلية الإعداد والتي شاركت فيها فرق عمل ومجموعات تنفيذية تمثل كل الوزارات والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وقادتها لجنة تسييرية تضم أكثر وزراء الحكومة. وقد رعت لجنة إشرافية عليا برئاسة سمو ولي العهد وعضوية معالي رئيس الوزراء ومسؤولين رفيعي المستوى عملية الإعداد بالكامل.
3. كما أنها تعرفت على النتائج الاستراتيجية وعرفت الأهداف بوضوح ووضعت مسارات واضحة يعرف كل طرف فيها دوره وما يتطلبه هذا الدور والشركاء في المهام والغاية التي يقود إليها التنفيذ وتبينت المنافع الوطنية التي تعود على البلاد وعلى الجهة المنفذة.
4. كما أنها وضعت حوكمةً للتنفيذ على نفس نسق إعداد الاستراتيجية
5. ولهذه الأسباب انخرطت كافة الأطراف في التنفيذ وشرعت الأمانة بالتعاون مع البنك الدولي في إجراء تقييم منتصف المدة للدفع قدما بالمنجزات وتلافي أي تراخٍ في التنفيذ.

والله الموفق

6.0 المراجع

1. الدستور الدائم لدولة قطر
2. رؤية قطر الوطنية 2030 :www.gsdp.gov.qa
3. قرار أميري (44) لسنة 2008 باعتماد الرؤية الشاملة للتنمية «رؤية قطر الوطنية 2030»
4. استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 : www.gsdp.gov.qa
5. موجهات التنمية في خطابات سمو الأمير: www.gsdp.gov.qa
6. قرار أميري رقم (51) لسنة 2008 بإنشاء اللجنة العليا للإشراف على تنفيذ الرؤية المستقبلية لدولة قطر
7. قرار أميري 50 لسنة 2009 بتنظيم الأمانة العامة للتخطيط التنموي.
8. قرار أميري رقم (77) لسنة 2011 بإنشاء اللجنة العليا للتخطيط التنموي (لتتولى الإشراف على التنفيذ).

7.0 الملاحق

ملحق رقم (1) أعضاء اللجنة التسييرية لاستراتيجية التنمية الوطنية

1. سعادة وزير الدولة للشؤون الداخلية،
2. سعادة وزير الاقتصاد والمالية،
3. سعادة وزير العمل،
4. سعادة وزير البلدية والتخطيط العمراني،
5. سعادة وزير الدولة لشؤون الطاقة والصناعة،
6. سعادة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء،
7. سعادة وزير البيئة،
8. سعادة وزير الشؤون الاجتماعية،
9. سعادة وزير التعليم والتعليم العالي،
10. سعادة وزير الصحة العامة،
11. سعادة وزير الأعمال والتجارة،
12. سعادة محافظ مصرف قطر المركزي،
13. سعادة رئيس المجلس الاعلى لشؤون الاسرة
14. سعادة الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي،
15. سعادة المدير العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي (آنذاك).

ملحق رقم (2) المجموعات التنفيذية

واجباتها:

- تحديد القضايا التنموية ، والأولويات، ومجالات التنفيذ الأساسية للاستراتيجية التنموية الوطنية الأولى .
- اختيار فرق العمل وتلبية احتياجاتها من الموارد المطلوبة.
- ضمان جودة تقارير فرق العمل وتكاملها.
- ضمان الاتساق مع غايات رؤية قطر الوطنية 2030 والاستجابة لتحدياتها.
- تزويد اللجنة التسييرية الوطنية بالتقارير النهائية للاستراتيجيات الأساسية..

الجهات المشاركة في عضويتها:

1- **مجموعة الازدهار الاقتصادي المستدام**، وتضم:
   أ. وزارة المالية والاقتصاد
   ب. وزارة الصناعة والطاقة
   ت. وزارة البلدية والتخطيط العمراني
   ث. مصرف قطر المركزي
   ج. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
   ح. الأمانة العامة للتخطيط التنموي
2- **مجموعة مجتمع الرعاية المتماسك، وتضم:**
   أ. وزارة الداخلية
   ب. وزارة الشؤون الاجتماعية
   ت. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
   ث. الأمانة العامة للتخطيط التنموي
3- **مجموعة البيئة المستدامة وتضم:**
   أ. وزارة البيئة
   ب. مكتب رئاسة مجلس الوزراء
   ت. الامانة العامة للتخطيط التنموي
4- **مجموعة المساهمة الوطنية الفاعلة في قوة عمل منتجة وتضم**
   أ. وزارة العمل
   ب. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
   ت. الأمانة العامة للتخطيط التنموي
5- **مجموعة سكان أصحاء وتضم:**
   أ. المجلس الأعلى للصحة
   ب. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
   ت. الأمانة العامة للتخطيط التنموي
6- مجموعة سكان متعلمون وأكفاء وتضم:
   أ. المجلس الأعلى للتعليم
   ب. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
   ت. الأمانة العامة للتخطيط التنموي

ملحق رقم (3) فرق العمل التخصصية

واجباتها:

- تحديد احتياجات فريق العمل لإنجاز مهامه.
- تحليل الوضع الراهن وإجراء المقارنات المرجعية .
- تحديد الأولويات في مجالات عملها.
- إعداد الخيارات والتوصيات بشأن البرامج والمشاريع لعرضها على المجموعات التنفيذية.
- وضع الأهداف المرحلية وتحديد معايير النجاح ومؤشرات الأداء.
- تقييم جاهزية الوزارات والأجهزة الحكومية لتنفيذ السياسات والبرامج المقترحة للاستراتيجية التنموية الوطنية .

الجهات المشاركة في عضويتها:

1. **فريق عمل الاستدامة البيئية وضم:**

أ. وزارة البيئة

ب. المجلس الأعلى للصحة

ت. وزارة البلدية والتخطيط العمراني

ث. وزارة العدل

ج. هيئة الأشغال العامة

ح. كهرماء

خ. **مؤسسة قطر للعلوم والتكنولوجيا وتنمية المجتمع**

د. جامعة قطر

ذ. قطر للبترول

ر. جمعية أصدقاء البيئة

ز. جهاز الإحصاء

س. اللجنة الدائمة للسكان

ش. غرفة تجارة وصناعة قطر

ص. وزارة الداخلية

ض. الامانة العامة للتخطيط التنموي

ط. وزارة الدفاع

2. **فريق عمل الإدارة الاقتصادية وضم:**

أ. وزارة الاقتصاد والمالية

ب. الديوان الأميري

ت. وزارة البيئة

ث. مصرف قطر المركزي
ج. قطر للبترول
ح. مركز قطر للمال
خ. غرفة تجارة وصناعة قطر
د. المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ذ. جامعة قطر
ر. مؤسسة قطر للعلوم والتكنولوجيا وتنمية المجتمع
ز. جهاز الاحصاء
س. بنك قطر للتنمية
ش. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
ص. الامانة العامة للتخطيط التنموي

3. **فريق عمل التنويع الاقتصادي وضم:**
أ. وزارة الأعمال والتجارة
ب. وزارة البيئة
ت. قطر للبترول
ث. بنك قطر للتنمية
ج. مركز قطر للمال
ح. جهاز الاحصاء
خ. غرفة تجارة وصناعة قطر
د. المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ذ. رابطة رجال الاعمال
ر. جامعة قطر
ز. المجلس الأعلى للتعليم
س. جهاز قطر للاستثمار
ش. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
ص. الامانة العامة للتخطيط التنموي
4. **فريق عمل إدارة الموارد الطبيعية وضم:**
أ. الديوان الأميري
ب. وزارة البيئة
ت. جهاز قطر للاستثمار
ث. قطر للبترول
ج. كهرماء

ح. مؤسسة قطر للعلوم والتكنولوجيا وتنمية المجتمع
خ. جهاز الاحصاء
د. جامعة قطر
ذ. غرفة تجارة وصناعة قطر
ر. الامانة العامة للتخطيط التنموي

5. **فريق عمل البنية التحتية الاقتصادية وضم :**

أ. وزارة البلدية والتخطيط العمراني
ب. وزارة البيئة
ت. بنك قطر للتنمية
ث. قطر للبترول
ج. كهرماء
ح. شركة الديار القطرية
خ. شركة قطر للكهرباء والماء
د. هيئة الاشغال العامة
ذ. الشركة القطرية لإدارة الموانئ
ر. الهيئة العامة للطيران المدني
ز. غرفة تجارة وصناعة قطر
س. جهاز الاحصاء
ش. المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ص. الامانة العامة للتخطيط التنموي

6. **فريق عمل الحماية الاجتماعية وضم :**

أ. وزارة الشؤون الاجتماعية
ب. الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية
ت. المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ث. وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
ج. اللجنة الوطنية لحقوق الانسان
ح. اللجنة الدائمة للسكان
خ. وزارة العدل
د. وزارة العمل
ذ. دار الانماء الاجتماعي
ر. المجلس الأعلى للصحة
ز. المجلس الأعلى للتعليم

س. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
ش. الامانة العامة للتخطيط التنموي

7. **فريق عمل التماسك الأسري وتمكين المرأة وضم :**
أ. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
ب. المجلس الأعلى للصحة
ت. وزارة الداخلية
ث. وزارة العدل
ج. وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
ح. وزارة الشؤون الاجتماعية
خ. المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل
د. جامعة قطر
ذ. جهاز الاحصاء
ر. اللجنة الدائمة للسكان
ز. مركز الاستشارات العائلية
س. الامانة العامة للتخطيط التنموي
8. **فريق عمل الأمن والسلامة العامة وضم :**
أ. وزارة الداخلية
ب. وزارة العمل
ت. المجلس الأعلى للصحة
ث. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
ج. وزارة العدل
ح. اللجنة الوطنية لحقوق الانسان
خ. جهاز الاحصاء
د. اللجنة الأولمبية القطرية
ذ. وزارة الطاقة والصناعة (قطر للبترول)
ر. الامانة العامة للتخطيط التنموي
9. **فريق عمل الثقافة وضم :**
أ. وزارة الثقافة والفنون والتراث
ب. اللجنة الدائمة للسكان
ت. المجلس الأعلى للتعليم
ث. مركز التنمية الاجتماعية
ج. وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية

ح. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
خ. هيئة قطر للمتاحف
د. جامعة قطر
ذ. الامانة العامة للتخطيط التنموي
10. **فريق عمل الرياضة وضم :**
أ. اللجنة الاولمبية القطرية
ب. المجلس الأعلى للصحة
11. **فريق عمل المساهمة الوطنية الفعالة في قوة عمل منتجة وضم :**
أ. وزارة العمل
ب. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
ت. وزارة الاقتصاد والمالية
ث. المجلس الأعلى للتعليم
ج. وزارة الداخلية
ح. وزارة العدل
خ. وزارة الاعمال والتجارة
د. وزارة الشؤون الاجتماعية
ذ. الامانة العامة لمجلس الوزراء
ر. وزارة الطاقة والصناعة (قطر للبترول)
ز. جامعة قطر
س. مؤسسة قطر للعلوم والتكنولوجيا وتنمية المجتمع
ش. غرفة تجارة وصناعة قطر
ص. المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ض. جهاز الاحصاء
ط. اللجنة الدائمة للسكان
ظ. الامانة العامة للتخطيط التنموي
12. **فريق عمل التعليم والتدريب وضم :**
أ. المجلس الأعلى للتعليم
ب. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
ت. وزارة العمل
ث. وزارة الشؤون الاجتماعية
ج. وزارة الداخلية
ح. وزارة الثقافة والفنون والتراث
خ. جامعة قطر

د. جهاز الاحصاء

ذ. الهيئة العامة لشؤون القاصرين

ر. المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ز. غرفة تجارة وصناعة قطر

س. اللجنة الدائمة للسكان

ش. الامانة العامة للتخطيط التنموي

13. **فريق عمل الرعاية الصحية وضم :**

أ. المجلس الأعلى للصحة

ب. وزارة الداخلية

ت. مؤسسة حمد الطبية

ث. كلية وايل كورنيل

ج. مركز سدرة للبحوث الطبية

ح. اللجنة الدائمة للسكان

خ. القوات المسلحة القطرية (الخدمات الطبية)

د. الامانة العامة للتخطيط التنموي

ذ. سبيتار

ر. مؤسسة الرعاية الصحية الاولية

ز. مستشفى العمادي

س. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

ش. قطر للبترول

14. **فريق عمل التحديث والتطوير المؤسسي وضم :**

أ. الامانة العامة لمجلس الوزراء

ب. الامانة العامة للتخطيط التنموي